أثر منح المرأة حق التصويت لمجلس الأمة الكويتي على تركيبة المجلس وتياراته السياسية دراسة ميدانية تحليلية*

مازن خليل غرايبة**
باسل محمد العيدة***

ملخص: كثر الجدل في المجتمع الكويتي حول منح المرأة حقوقها السياسية وخصوصاً حقها في التصويت لاختيار أعضاء مجلس الأمة الكويتي، وقد حسم هذا الجدل بالموافقة على منح المرأة حق الترشيح والانتخاب في جلسة مجلس الأمة التي انعقدت بتاريخ 2005/5/16. وتهدف هذه الدراسة إلى تعرف أثر منح المرأة الكويتية حق التصويت لمجلس الأمة الكويتي على تركيبة المجلس وتياراته السياسية وتمثيلها المستقبلي وذلك لمعرفة طبيعة التغير المتوقع في السياسات العامة لدولة الكويت من واقع التغير في تركيبة المجلس وتوزيعة تياراته السياسية المختلفة وما تحمله من برامج وطروحات. وسوف نستخدم طرق التحليل الإحصائي والنمذجة لتوقع عدد النواب المستقبلي لكل تيار سياسي داخل المجلس في الانتخابات النيابية القادمة.

المصطلحات الأساسية: المشاركة السياسية، المرأة الكويتية، التيارات السياسية، مجلس الأمة الكويتي.

المقدمة:

تشهد المجتمعات الخليجية منذ سنوات حركية واضحة باتجاه المزيد من الانفتاح والحرية والديموقراطية، ولئن تفاوتت هذه الحركية في شكلها ومستوياتها

* موّل هذا البحث من جامعة الكويت، مشروع بحث رقم {OL 01/05}.
** قسم العلوم السياسية، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت.
*** قسم الطرق الكمية ونظم المعلومات، كلية العلوم الإدارية، جامعة الكويت.

وفعاليتها فإن الواقع يشير إلى أن هناك تسليماً من الحكومات وقوى المجتمع المختلفة (ونحن هنا لسنا بصدد الدخول في الجدل حول هذا التسليم أهو نابع من قناعات هذه الحكومات أم بسبب الضغوط الخارجية) بحقيقة أن أي تحول باتجاه الديموقراطية لابد أن يقترن بتحريك القضايا المتصلة بالعدل والمساواة بين المواطنين واحترام حقوقهم المدنية والسياسية. وهنا تأتي قضية المرأة وضرورة إدماجها في الحياة العامة بوصف ذلك من أولويات هذا التحول. ولئن كان هناك اعتراف صريح – في معظم المجتمعات الخليجية – بضرورة إدماج المرأة في قطاعات العمل والإنتاج، فإن موضوع مشاركتها في الحياة السياسية، وبخاصة حقها في الترشيح والانتخاب، مازال يراوح مكانه في بعض مجتمعات دول الخليج العربية.

وفي الكويت حظي موضوع مشاركة المرأة في الحياة السياسية باهتمام كبير من معظم شرائح المجتمع الكويتي، وشكل منذ وقت بعيد قضية مركزية من قضايا الخلاف بين مختلف ألوان الطيف السياسي الكويتي. ولعل من المفارقة اللافتة للنظر أنه، على الرغم من أن دولة الكويت كانت من أوائل الدول العربية التي شهدت حياة ديموقراطية راسخة فإن حصول المرأة الكويتية على حقها في الانتخاب والترشيح قد تأخر عن بعض دول المنطقة العربية، حيث لم تثمر جهودها في الحصول على هذا الحق إلا متأخراً، وبعد جهود حثيثة بذلتها المرأة وأنصارها من أطياف المجتمع الكويتي المختلفة.

لقد بدأت محاولات المرأة الكويتية وأنصارها في انتزاع حقوقها السياسية منذ عام 1971 عندما عقد أول مؤتمر نسائي تقدمت به النساء الكويتيات بمجموعة كبيرة من المطالب، كان أهمها ضرورة منح المرأة حقها في الانتخاب غير المشروط، ومساواتها مع الرجل في جميع ميادين العمل. وقد ناقش مجلس الأمة الكويتي في فصله التشريعي الثالث لعام 1973 تلك المطالب، وقرر حفظ الموضوع دون أي إجراء (محمد العجمي، 2000). وبعد ذلك توالت الجهود على شكل مشروعات قوانين من الحكومة ومن بعض النواب بدءاً بالمشروع الذي قدمه النائبان جاسم القطامي وراشد الفرحان في 15 فبراير عام 1975[1]، ومشروعات القوانين التي تقدم بها النائبان سالم المرزوق وعلي الحبشي 1975[2]، وأحمد الطخيم عام 1981[3]،

(1) مركز معلومات الكويت والخليج، وحدة المعلومات، رقم الملف 670/ج/1 تاريخ 1/3/1975.
(2) مركز معلومات الكويت والخليج، وحدة المعلومات، رقم الملف 675/ج/1 تاريخ 6/5/1975.
(3) مركز معلومات الكويت والخليج، وحدة المعلومات، رقم الملف 770/ج/1 تاريخ 28/5/1981.

وعبدالرحمن الغنيم عام 1985.[4] وكذلك مشروع القانون الذي تقدم به النواب علي البغلي، وعبد المحسن جمال، وجاسم الصقر، وعبد الله النيباري، عام 1996، ثم مشروع القانون الذي تقدم به النائبان عباس الخضاري، وصلاح خورشيد، في يناير عام 1997.[5] وقد قوبلت هذه المشروعات جميعها بالرفض من قبل غالبية أعضاء المجالس المختلفة، وبات واضحاً أن حصول المرأة الكويتية على حقوقها السياسية مازال هدفاً تحقيقه يتطلب تكاتف جهود قطاعات المجتمع المختلفة. الأمر الذي دفع بالحكومة إلى التقدم للمجلس في 6 يونيو عام 1999 بمشروع مرسوم أميري بقانون نص على تعديل المادة الأولى من قانون الانتخابات رقم 35 لسنة 1962، بما يسمح للمرأة بممارسة حقها في الانتخاب، وذلك بحذف عبارة "من الذكور" من تلك المادة. وقد صُوّت على هذا المشروع في مداولتين، وسقط بأغلبية صوتين في جلسة مجلس الأمة التي انعقدت في ديسمبر عام 1999[6].

لقد شكل سقوط مشروع القانون الذي تقدمت به الحكومة لمنح المرأة الكويتية حقها في الانتخاب صدمة للمرأة وللتيار المناصر لها في المجتمع الكويتي، ودهشة للمراقبين لقضايا التحولات الديموقراطية في المنطقة بوصفه ظاهرة لافتة للنظر تشير إلى حماسة الحكومة لإعطاء شريحة من شرائح المجتمع حقوقها السياسية ومعارضة ذلك من قبل ممثلي الشعب الذين من المفروض أن يكونوا هم أكثر حماسة من غيرهم بهذا الشأن.

لقد كانت الصدمة قوية على القيادات النسائية في الكويت لدرجة دفعت بعضهن في 4 مايو عام 2000 إلى رفع قضية أمام المحكمة الدستورية العليا في الكويت طعنّ فيها بعدم دستورية الإجراء النيابي، وطالبن المحكمة باستصدار حكم قضائي يلزم الحكومة بالسماح للمرأة الكويتية بممارسة حقها انتخاباً وترشحاً، إلا أن الحكومة رفضت هذا الإجراء معتبرة أن قضية التصويت في الانتخابات هي مسألة متعلقة بالسلطات السياسية العليا في الدولة، ولا يجوز عرضها على المحاكم. وقامت المحكمة برد الدعوى لعدم صحة الإجراءات. وهذا دفع الكثيرين من أنصار المرأة إلى وضع علامات استفهام حول الموقف الحقيقي للحكومة من هذه القضية، معتبرين أن الحكومة لم تكن جادة في

(4) مركز معلومات الكويت والخليج، وحدة المعلومات، رقم الملف 780/ج/1 تاريخ 1985/3/17.

(5) لمشروعي عام 1996 وعام 1997 انظر:
مجلس الأمة، لجنة الشؤون التشريعية والقانونية، التقرير رقم (75)، تاريخ 14 يوليو 1998.

(6) مجلس الأمة، الفصل التشريعي التاسع، دور الانعقاد العادي، لجنة الشؤون الداخلية والدفاع، التقرير الأول، 2 نوفمبر 1999.

طرحها ولم تمارس أي محاولات باتجاه أي شكل من أشكال المساومات السياسية مع النواب – الموالين لها على الأقل – لتمرير التعديل المطلوب.

في 18 مايو من عام 2004، وبعد سكوت الحكومة عن موضوع مشاركة المرأة لمدة تقارب أربع سنوات، وفي خطوة مفاجئة، قرر مجلس الوزراء الكويتي الموافقة على مشروع يسمح للمرأة بالانتخاب والترشح لمجلس الأمة، ورفعه إلى أمير البلاد تمهيداً لإحالته إلى مجلس الأمة. وبدا واضحاً هذه المرة أن الحكومة أكثر إصراراً وجدية من السابق، على الرغم من التهديدات المباشرة التي أطلقتها بعض التيارات وبعض النواب بالعمل على إسقاط المشروع، متهمين الحكومة بأن طرحها للموضوع في هذا الوقت بالذات، إنما يأتي استجابة لضغوط خارجية. وفي جلسة عاصفة لمجلس الأمة الكويتي بتاريخ 16 مايو من عام 2005 صوت المجلس لصالح مشروع قانون يقضي بتعديل المادة الأولى من قانون الانتخابات رقم 35 لعام 1962[7]، وقد صوت لصالح القانون 35 نائباً، وعارضه 23 نائباً، وامتنع رئيس المجلس عن التصويت[8]. وأسدل الستار على نضال استمر ما يقارب ربع قرن من قبل المرأة الكويتية وأنصارها، وأصبح تصويتها وترشحها في الانتخابات القادمة عام 2007 حقيقة واقعة، فهل ستشكل مشاركة المرأة في الانتخابات القادمة فرقاً في تركيبة المجلس وبنية تياراته السياسية ؟ هذا ما تحاول هذه الدراسة الوصول إليه أو الإجابة عنه.

الدراسات السابقة:

هناك إجماع بين المحللين على أن تقدم المجتمع واستقراره لايمكن أن يستقيما من دون المشاركة الفاعلة لقوى المجتمع كافة. وهذا يستلزم توجهاً احتوائياً لا يستثني أي إنسان؛ يضم الرجال والنساء في مشاركة متكافئة قائمة على أساس المساواة في الحقوق والواجبات بين أبناء الوطن الواحد. ولعل أي حديث عن الديموقراطية وحقوق الإنسان لا يساوي بين المرأة والرجل يبقى ناقصاً، فالمرأة نصف المجتمع، وأي مجتمع يستثني نصفه تبقى الديموقراطية وحقوق الإنسان فيه قضية شكلية لا تشكل تجسيداً حقيقياً لإرادة المجتمع بكامل فئاته.

ويرى معظم علماء السياسة، أنه نظراً لأن التصويت في الانتخابات هو الوسيلة الوحيدة التي يمكن للمواطن العادي أن يشارك فعلاً في عمليات الحكم

(7) مجلس الأمة، الفصل التشريعي العاشر، لجنة الشؤون الداخلية والدفاع، التقرير (101)، 16 مايو 2005.
(8) **الرأي العام (2005)**. العدد 13845، الثلاثاء 17 مايو، ص 14.

وإدارة شؤون الدولة، فإن المشاركة السياسية تتجسد بوصفها أحد أهم المؤشرات على صحة أي نظام ديموقراطي. ويرون أيضاً، أنه مهما تعددت التعريفات بشأن المشاركة السياسية فإن هناك إجماعاً على أنها "الأنشطة الإرادية التي يزاولها أعضاء المجتمع بهدف اختيار حكامهم وممثليهم، والإسهام في صنع السياسات والقرارات بشكل مباشر أو غير مباشر" (محمد ربيع وإسماعيل مقلد، 1994). هذا، ويعد التصويت في الانتخابات أكثر أنماط المشاركة السياسية شيوعاً، حيث تعرفه الأنظمة الديموقراطية وغير الديموقراطية مع الأخذ في الاعتبار الاختلاف في الدلالة ودرجة التأثير (آلموند وباول، 1998).

وكان موضوع المشاركة السياسية قد حظي باهتمام كبير من قبل علماء السياسة منذ بداية ظهور الحركة السلوكية في أواخر الستينيات و أوائل السبعينيات من القرن الماضي، وظهرت بعدها الكثير من الدراسات التي يصعب حصرها، إلا أن ما نحن بصدده هنا هو استعراض أهم الدراسات المباشرة وذات العلاقة بموضوع الدراسة.

إن معظم الدراسات التي تناولت موضوع المرأة ومشاركتها السياسية في الكويت وبعض المجتمعات الخليجية، قد ركزت في معظمها على الجهود المبذولة من قبل أنصار المرأة للحصول على حقوقها السياسية، وكذلك على بيان الأسباب التي مازالت تحول دون منحها تلك الحقوق. ومن هذه الدراسات – على سبيل المثال – تلك الدراسة الحصرية التي قامت بها (نورية السداني، 1994) التي استعرضت بها تاريخ الحقوق السياسية للمرأة الكويتية في البدايات التي تعيدها الباحثة إلى المؤتمر النسائي الكويتي الأول الذي عقد في جمعية النهضة الأسرية في العديلية في 15 ديسمبر 1971، والذي تمخض عنه أول عريضة تطالب بحقوق المرأة السياسية، وقد رفعت إلى مجلس الأمة وحفظت ولم يطرأ عليها أي شيء. كذلك الدراسة التي قام بها (بندر الظفيري، 1995) حول المشاركة السياسة للمرأة الكويتية، واعتمدت أسلوب الدراسة الميدانية لرصد الاتجاهات المختلفة للطلبة وأعضاء هيئة التدريس في جامعة الكويت، حيث خلص فيها إلى نتائج مثيرة دللت على اعتقاد العينة أنه لا يمكن تحقيق التنمية في الكويت دون مشاركة المرأة في النواحي العملية، إلا أنها، من جانب آخر، أظهرت تحفظاً كبيراً على قبول مشاركة المرأة السياسية وبخاصة في الترشح للانتخابات النيابية. من ناحية أخرى ركز (محمد العجمي، 2000) في دراسته التي أجراها حول المرأة الكويتية والمشاركة السياسية على أن المشاركة السياسية للمرأة هي مسألة ضرورية

ومطلب أساسي عند غالبية أفراد الدراسة، إلا أن دخول المرأة إلى البرلمان يحظى بدعم قليل. وهناك بعض الدراسات الأخرى التي تناولت موضوع المشاركة السياسية للمرأة ضمن دراسات عن المشاركة السياسية في الكويت والخليج العربي بشكل عام، منها الدراسات التي قام بها (إسماعيل الشطي، 2003؛ وباقر النجار، 2000؛ وجمعية الخريجين، 1994؛ وخلدون النقيب، 1996؛ ودبي الحربي، 1996؛ وعبد الله الشايجي، 1994؛ وعبد الحميد الأنصاري، 1999؛ وغانم النجار وجاسم كرم، 1987؛ وميثاء الشامسي، 2001؛ ويوسف خليفة اليوسف، 2003؛ ويوسف غلوم علي وآخرون، 1997).

أما عن الدراسات الأجنبية التي تناولت الموضوع، فهناك دراسة (Al-Mughni, 2001) التي استعرضت وضع المرأة الكويتية ومحاولاتها في الحصول على حقها السياسي منذ عام 1960، وخلصت منها إلى تحميل المرأة مسؤولية الوضع الحالي الذي تعيشه، وكذلك دراسة (Tetreault, 2005) التي من خلالها حاولت تفسير الأسباب التي مازالت تدفع إلى عدم إعطاء المرأة حقوقها في المجتمع الكويتي، وناقشتها من خلال تعرضها لتحليلات حول الدور الذي تؤديه القبيلة والدين والثقافة والنفط. وهناك دراسات أخرى تناولت واقع المرأة في الوطن العربي والخليج والمشكلات التي تعانيها المرأة بشكل عام مثل (Abu Zayd, 1998; Bizri, 1997; Joseph, 2000; Odibat & Bahou, 2004; Wintrigham, 2005)

مشكلة الدراسة وأهميتها:

تكمن أهمية هذه الدراسة في كون مجلس الأمة الحالي في الكويت ينتخب من قبل الرجال فقط، ومن خلال الجدل القائم والمستمر حالياً في المجتمع الكويتي حول حقوق المرأة السياسية، وخصوصاً بعد تمتعها بذلك الحق حالياً، نرى أن إعطاء حق التصويت ومشاركتها في الانتخابات للدورة النيابية القادمة سوف يكون له أثر في تغيير شكل التمثيل لأعضاء مجلس الأمة بحسب تياراتهم السياسية داخل المجلس، ومن ثم معرفة شكل الخريطة السياسية المتوقعة للقوى المختلفة داخل المجلس نتيجة لتصويت المرأة. وهذا سوف يمكن المراقب والمحلل من معرفة شكل السياسات العامة وجوهرها واتجاهاتها بحسب ما يتبناه كل تيار من طروحات وبرامج. لهذا فهذه الدراسة تهدف إلى ما يلي:

1 – تعرف أثر المتغيرات الشخصية من عمر ومستوى تعليمي ومكان سكن ووظيفة وحالة اجتماعية للناخبة على اختيار النائب والتيار الذي يمثله داخل المجلس.

2 – تعرف مدى تأثير ولي أمر الناخبة (الوالد أو الزوج) على اختيار النائب والتيار الذي يمثله.

3 – تعرف نسبة التمثيل المستقبلي للتيارات السياسية في تركيبة المجلس الداخلية نتيجة تصويت المرأة.

4 – دراسة أثر هذه النسب بالاعتماد على نسب التمثيل الحالية للتصويت بين الرجال لمعرفة إذا ما كان هناك فروق ذات أثر واضح في تغيير تركيبة المجلس المستقبلية للدورة القادمة.

5 – استطلاع آراء النساء اللواتي سيبدين عزوفاً عن المشاركة في التصويت لتعرف الأسباب المتوقعة وراء هذا العزوف عن اختيار أعضاء مجلس الأمة.

6 – دراسة أثر المتغيرات الشخصية الواردة في الهدف الأول على الأسباب المتوقعة لعزوف بعض النساء عن المشاركة في التصويت.

7 – دراسة أثر المتغيرات الشخصية الواردة في الهدف الأول على مدى تأثير ولي أمر الناخبة (الوالد أو الزوج) على اختيار النائب والتيار الذي يمثله.

8 – دراسة إمكانية توقع عدد النواب لكل تيار داخل المجلس من جراء منح المرأة حق التصويت في الانتخابات النيابية القادمة.

عينة الدراسة وإجراءاتها:

1 – مجتمع الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في المرأة الكويتية من فئة العمر 19 سنة فأكثر؛ وذلك كون هذا العمر يمثل الحد الأدنى للسن القانوني الذي سوف يصوت في انتخابات المجلس النيابي القادم عام 2007، حيث إن السن القانوني للتصويت هو 21 سنة، وعلى فرض أن المرأة الكويتية سوف تمنح حقها في التصويت. وبحسب الإحصاءات السكانية لدولة الكويت كما وردت في المجموعة الإحصائية السنوية الصادرة عن وزارة التخطيط - قطاع الإحصاء والتعداد في العدد 41 لعام 2004، وبعد إجراء بعض الحسابات تبين أن عدد النساء اللواتي يحق لهن التصويت في الانتخابات القادمة عام 2007 وممن هن فوق سن التاسعة عشرة بلغ 250713 ناخبة يتوزعن على محافظات الكويت الست بحسب الفئات العمرية والمستوى التعليمي، كما هو موضح في جدول (1).

جدول (1) – توزع مجتمع الدراسة على المحافظات بحسب الفئات العمرية والمستوى التعليمي (N = 250713)

المحافظة	عدد الإناث		الفئات العمرية	المستوى التعليمي		
	العدد	النسبة المؤية		أمي	ثانوية فما دون	دبلوم وتعليم جامعي
العاصمة	53903	21,5	24 – 19	276	9996	1048
			30 – 25	460	5867	3322
			36 – 31	819	4739	2905
			42 – 37	1446	3771	1898
			48 – 43	2012	2788	914
			49–فأكثر	7954	3596	86
حولي	42872	17,1	24 – 19	219	7950	834
			30 – 25	366	4666	2642
			36 – 31	652	3769	2310
			42 – 37	1150	2999	1510
			48 – 43	1600	2217	727
			49–فأكثر	6331	2862	68
الفروانية	47134	18,8	24 – 19	241	8740	917
			30 – 25	402	5130	2905
			36 – 31	716	4144	2540
			42 – 37	1265	3298	1659
			48 – 43	1759	2438	799
			49–فأكثر	6960	3146	75
الجهراء	26826	10,7	24 – 19	137	4974	522
			30 – 25	229	2920	1653
			36 – 31	408	2359	1445
			42 – 37	720	1877	944
			48 – 43	1001	1388	455
			49–فأكثر	3961	1790	43
الأحمدي	50895	20,3	24 – 19	261	9438	989
			30 – 25	435	5539	3136
			36 – 31	774	4475	2742
			42 – 37	1365	3561	1792
			48 – 43	1900	2633	862
			49–فأكثر	7515	3397	81

تابع/ جدول (1) – توزع مجتمع الدراسة على المحافظات بحسب الفئات العمرية والمستوى التعليمي (N = 250713)

المحافظة	عدد الإناث		الفئات العمرية	المستوى التعليمي		
	العدد	النسبة المؤية		أمي	ثانوية فما دون	دبلوم وتعليم جامعي
مبارك الكبير	29083	11,6	24 – 19	157	5679	596
			30 – 25	249	3170	1794
			36 – 31	441	2553	1565
			42 – 37	799	2084	1049
			48 – 43	1051	1457	477
			49–فأكثر	4080	1844	44

2 – عينة الدراسة:

تكونت عينة الدراسة من 2986 امرأة من الفئة العمرية 19 عاماً فأكثر، وكانت عينة عشوائية بسيطة (Simple Random Sample) من مختلف المحافظات بنسبة ممثلة* لأعداد مجتمع الدراسة وبحسب المستوى التعليمي وبنسب ممثلة أيضاً، بحيث كانت هذه العينة عينة ممثلة لجميع الشرائح التي من المتوقع أن تشارك في انتخابات عام 2007. وجدول (2) يبين ذلك. وقد وزعت أداة الدراسة (الاستبانة) على 3200 امرأة من مجتمع الدراسة، أعيد منها 2986 استبانة سليمة واستبعدت 214 استبانة لعدم صلاحيتها، مما يجعل نسبة الاستجابة تصل إلى 93,3%، وهي نسبة استجابة عالية.

3 – أداة الدراسة:

تكونت أداة الدراسة من استبانة مؤلفة من جزأين: **الأول**، تضمن مجموعة أسئلة تناولت المتغيرات الشخصية المتمثلة في الفئة العمرية، والمستوى التعليمي، ومكان السكن، والحالة الاجتماعية. وتناول الجزء **الثاني** مجموعة بيانات الدراسة التي تتعلق بشكل مباشر أو غير مباشر بمنح المرأة الكويتية حق التصويت في الانتخابات القادمة، وشملت العناصر الأساسية الآتية:

* استخدم الاختبار التائي (t-test) للتأكد من أنه لايوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين نسب تمثيل المحافظات في المجتمع والعينة عند مستوى الدلالة (0,05).

– إمكانية التصويت (تصوت أو لا تصوت).

– أسباب عدم التصويت.

– التيار الذي سوف تصوت له (التيار الإسلامي، التيار الليبرالي، مرشح القبيلة «العشيرة»، المرشح المستقل بغض النظر عن انتمائه السياسي أو القبلي)*.

– المؤثرات على قرار اختيار المرشح (الزوج، الوالد، الأخ).

جدول (2) – توزع عينة الدراسة على المحافظات بحسب الفئات العمرية والمستوى التعليمي (N = 2986)

المحافظة	عدد الإناث		الفئات العمرية	المستوى التعليمي		
	العدد	النسبة المؤية		أمي	ثانوية فما دون	دبلوم وتعليم جامعي
العاصمة	720	24,1	24 – 19	3	109	130
			30 – 25	5	68	35
			36 – 31	10	51	30
			42 – 37	15	44	21
			48 – 43	22	32	9
			49–فأكثر	87	43	2
حولي	508	17,0	24 – 19	2	87	13
			30 – 25	6	57	28
			36 – 31	8	42	26
			42 – 37	11	42	19
			48 – 43	16	27	12
			49–فأكثر	73	31	2
الفر وانية	530	17,8	24 – 19	4	100	9
			30 – 25	6	55	35
			36 – 31	10	43	28
			42 – 37	11	40	16
			48 – 43	19	26	11
			49–فأكثر	75	38	2

* حددت هذه التيارات بمقابلة مع الأستاذ الدكتور فلاح المديرس المتخصص بالحركات السياسية في الكويت، وقد حددت بناءً على التوجهات العامة للنائب وعلى طريقة تعامله مع القضايا المطروحة للنقاش في المجلس، نظراً لعدم وجود تجمعات سياسية منظمة ومعترف بها قانونياً من قبل الدولة.

تابع/ جدول (2) – توزع عينة الدراسة على المحافظات بحسب الفئات العمرية والمستوى التعليمي (N = 2986)

المحافظة	عدد الإناث		الفئات العمرية	المستوى التعليمي		
	العدد	النسبة المؤية		أمي	ثانوية فما دون	دبلوم وتعليم جامعي
الجهراء	319	10,7	24 – 19	3	57	6
			30 – 25	3	32	22
			36 – 31	4	32	12
			42 – 37	10	26	13
			48 – 43	10	17	5
			49–فأكثر	45	22	0
الأحمدي	565	18,9	24 – 19	0	97	8
			30 – 25	3	56	37
			36 – 31	11	53	37
			42 – 37	18	42	21
			48 – 43	21	32	10
			49–فأكثر	80	36	2
مبارك الكبير	341	11,4	24 – 19	0	61	8
			30 – 25	0	36	17
			36 – 31	7	31	20
			42 – 37	8	25	14
			48 – 43	11	19	7
			49–فأكثر	46	27	2

4 – صدق الأداة وثباتها:

من أجل التأكد من صدق أداة الدراسة وزعت الاستبانة بصورتها الأولية على عشرة من أعضاء هيئة التدريس في جامعة الكويت ممن يحملون درجة الدكتوراه في العلوم السياسية وعلم الاجتماع والقياس والتقويم والطرق الكمية، وطلب إليهم إبداء الرأي في مدى ملاءمة الأداة لعينة الدراسة وسلامة الصياغة اللغوية ومدى ملاءمة الأسئلة لقياس توجهات أفراد العينة. وعدلت بعد ذلك الأداة بحسب ملاحظات بعضهم، وتمثل بعض هذه الملاحظات في أن بعض الأسئلة كان تقريرياً أو إيحائياً أو أنه اتصف ببعض الغموض.

ولغرض التأكد من الصدق الخارجي للأداة وزعت الاستبانة بعد تعديلها على

50 مستجيبة من مجتمع الدراسة كعينة تجريبية أولية (Pilot Sample) للتأكد من وضوحها ومدى استجابتهن لها. وقد أبدى بعضهن ملاحظات متعلقة بعدم وضوح بعض الأسئلة حيث عدلت الاستبانة أيضاً.

ولغرض التأكد من ثبات الأداة بحسب معامل الثبات (كرومباخ إلفا)؛ حيث بلغت قيمته نحو 0.76، وهي نسبة ثبات جيدة، وتشير إلى درجة جيدة من اتساق الأسئلة. ثم استعين بمجموعة من المساعدات العلميات والطالبات اللواتي دربن على كيفية التعامل مع الأداة ومع أفراد العينة، حيث قمن بتوزيع الاستبانات داخل الجامعة على بعض العاملات والطالبات، ثم على بعض المدرسات في مدارس الإناث وعلى موظفات في بعض المؤسسات والشركات والبنوك وبعض الدوائر الرسمية الأخرى، بحيث روعي في ذلك كله نسبة تمثيل المحافظات المختلفة، ثم قامت مجموعة أخرى من المساعدات بزيارة بعض المنازل بشكل عشوائي في جميع محافظات الكويت.

التحليل الإحصائي:

استخدمت الحزمة الإحصائية SPSS في التحليل الإحصائي لحساب الإحصاءات المناسبة مثل ما يلي:

1 – **النسب والمعدلات** (Ratios and Rates) التي من خلالها تُوصّل إلى معرفة النسب للمشاركة في التصويت بحسب المتغيرات الشخصية، وكذلك نسبة الإجابة عن أسئلة الاستبانة الأخرى.

2 – **اختبار مربع كاي** (Chi-Squared) للاستقلالية، الذي تُوصّل من خلاله إلى معرفة العلاقات بين المتغيرات الشخصية بعضها ببعض، وكذلك مع المتغيرات الأخرى التي تتعلق بتصويت المرأة، كما هي موضحة في أهداف الدراسة.

3 – **المقاييس الإحصائية والاحتمالية** (Statistical and Probability Measures) وذلك للوصول إلى بعض التوقعات والتنبؤات المستقبلية لتركيبة المجلس من حيث تياراته السياسية الداخلية.

نتائج الدراسة:

استخدمت التوزيعات التكرارية النسبية لمعرفة نسب المتغيرات الشخصية من فئة عمرية، ومستوى تعليمي، ومكان سكن، وحالة اجتماعية للناخبة، حيث يظهر جدول (3) توزع أعمار العينة.

جدول (3) – توزع العينة بحسب الفئات العمرية

الفئة العمرية	العدد	النسبة المؤية (%)
24 – 19	205	23,6
30 – 25	507	17,0
36 – 31	457	15,3
42 – 37	397	13,3
48 – 43	306	10,2
49 – فأكثر	614	20,6
المجموع	2986	100

نلاحظ من جدول (3) أن الفئة العمرية 19 - 24 شكلت النسبة الغالبة، تلتها مباشرة الفئة العمرية 49 - فأكثر، وشكلت الفئة العمرية 43 - 48 أقل نسبة.

وعن توزع العينة بحسب المستوى التعليمي تبين أن معظم أفراد العينة كن من مستوى الثانوية العامة فما دون، حين بلغت نسبتهن 55,1%، بينما تقاربت النسب المئوية لفئة الأميات وفئة الدبلوم والتعليم الجامعي حيث بلغتا 22,3% و 22,6% على التوالي. وبخصوص متغير الحالة الاجتماعية شكلت المتزوجات النسبة الكبرى من العينة؛ حيث بلغت 62,3%، تلاها فئة العازبات بنسبة 35,2%، أما المطلقات والأرامل فلم تتجاوز نسبتهن معاً 2,5% من مجمل أفراد العينة.

واستخدمت التوزيعات التكرارية النسبية لمعرفة نسب استجابات أفراد العينة على بيانات الدراسة؛ حيث أظهرت النتائج أن أكثر من نصف أفراد العينة أبدين رغبة في التصويت في الانتخابات القادمة وبنسبة بلغت 55,3%. هذا، وتوزعت باقي النسب بين اللواتي أبدين عدم رغبة في التصويت واللواتي لايدرين في الوقت الحاضر، حيث كانت النسب 22,8% و 21,9% على التوالي.

أما بخصوص اللواتي لن يصوتن، فقد أظهرت نتائج التحليل أن ذلك يعود إلى الأسباب الآتية، كما هي موزعة في جدول (4).

جدول (4) – توزع العينة بحسب أسباب عدم الرغبة في التصويت

الأسباب	العدد	النسبة المؤية (%)
أسباب شرعية.	65	9,6
الانتخابات أمر يخص الرجال فقط.	219	32,5
عدم قدرة المرأة على العمل السياسي.	261	38,7
عدم الاهتمام بالانتخابات.	129	19,2
المجموع	674	100

يتبين من جدول (4) أن السبب الأهم وراء عدم الرغبة في التصويت هو عدم قدرة المرأة على العمل السياسي، تلاه السبب المتعلق بأن الانتخابات أمر يخص الرجال فقط، بينما لوحظ أن الأسباب الشرعية حظيت بأقل نسبة من بين تلك النسب.

أما اللواتي سوف يصوتن أو اللواتي لايدرين في الوقت الحاضر وقررن التصويت لاحقاً فقد أفدن أنهن سوف يصوتن بحسب رغبة الوالد أو الزوج أو الأخ بنسبة 12,1%، بينما اللواتي سوف يصوتن بحسب قناعتهن الشخصية كانت نسبتهن عالية؛ إذ وصلت إلى 87,9%، وكانت رغباتهن في التصويت للرغبتين الأولى والثانية أنهن سوف يصوتن لأحد التيارات المبينة في جدول (5).

جدول (5) – توزع العينة من اللواتي سوف يصوتن أو لايدرين في الوقت الحاضر وقررن التصويت لاحقاً بحسب قناعتهن الشخصية للتيارات المختلفة

الخيارات	الرغبة الأولى		الرغبة الثانية	
	العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)
التيار الإسلامي.	285	14,4	325	17,3
التيار الليبرالي.	344	17,4	546	29,1
مرشح القبيلة (العشيرة).	140	7,1	215	11,5
المرشح المستقل بغض النظر عن انتمائه السياسي أو القبلي.	1204	61	789	42,1

يشير جدول (5) أعلاه إلى أن المرشح المستقل بغض النظر عن انتمائه السياسي أو القبلي قد حظي بالأغلبية العظمى من الأصوات وفي الرغبتين الأولى والثانية، تلاه التيار الليبرالي بالمرتبة الثانية، ثم التيار الإسلامي الذي حظي بالمرتبة الثالثة، وأخيراً مرشح القبيلة (العشيرة) بالمرتبة الرابعة.

وبالنظر إلى التوزعات التكرارية لأفراد العينة من اللاتي سوف يصوتن بالانتخابات القادمة دون تردد واللاتي بلغت نسبتهن 55,3% فقد كانت نسبة تصويتهن بحسب قناعتهن الشخصية عالية؛ إذ بلغت 88,2%. وجدول (6) يبين رغباتهن في التصويت للرغبتين الأولى والثانية كما يلي:

جدول (6) – توزع العينة من اللواتي سوف يصوتن دون تردد بحسب قناعتهن الشخصية للتيارات المختلفة

الخيارات	الرغبة الأولى		الرغبة الثانية	
	العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)
التيار الإسلامي.	185	12,7	159	11,6
التيار الليبرالي.	299	20,6	462	33,8
مرشح القبيلة (العشيرة).	122	8,4	201	14,7
المرشح المستقل بغض النظر عن انتمائه السياسي أو القبلي.	849	58,3	544	39,8

تشير النسب في جدول (6) إلى أن المرشح المستقل بغض النظر عن انتمائه السياسي أو القبلي قد حظي بالمرتبة الأولى، تلاه التيار الليبرالي وفي الرغبتين الأولى والثانية. بينما حظي التيار الإسلامي بالمرتبة الثالثة، ومرشح القبيلة (العشيرة) بالمرتبة الرابعة في الرغبة الأولى. أما التيار الليبرالي فقد حظي بالمرتبة الثالثة والتيار الإسلامي بالمرتبة الرابعة في الرغبة الثانية.

كذلك تشير النتائج إلى أن التوزعات التكرارية لأفراد العينة من اللاتي لايدرين في الوقت الحاضر وقررن التصويت لاحقاً واللاتي بلغت نسبتهن 21,9 % كانت نسبة تصويتهن بحسب قناعتهن الشخصية عالية؛ إذ بلغت 87,1 .% والجدول (7) التالي يبين رغباتهن في التصويت للرغبتين الأولى والثانية:

جدول (7) – توزع العينة من اللواتي لايدرين في الوقت الحاضر وقررن التصويت لاحقاً بحسب قناعتهن الشخصية للتيارات المختلفة

الخيارات	الرغبة الأولى		الرغبة الثانية	
	العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)
التيار الإسلامي.	100	19,5	165	32,6
التيار الليبرالي.	45	8,8	84	16,6
مرشح القبيلة (العشيرة).	18	3,5	14	2,8
المرشح المستقل بغض النظر عن انتمائه السياسي أو القبلي.	350	68,2	243	48

النسب في جدول (7) توضح أن المرشح المستقل بغض النظر عن انتمائه

السياسي أو القبلي قد حظي بالمرتبة الأولى بين التيارات وفي الرغبتين الأولى والثانية، تلاه التيار الإسلامي ثم الليبرالي، وسجل مرشح القبيلة (العشيرة) المرتبة الرابعة.

وعند النظر إلى نتائج الدراسة المتعلقة بالتوزع التكراري لخيارات تصويت أفراد العينة (الرغبتين الأولى والثانية) بحسب مكان السكن (المحافظة) والموزعة بحسب جدول (8) الذي يظهر أيضاً أن المرشح المستقل بغض النظر عن انتمائه السياسي أو القبلي قد حظي بالمرتبة الأولى والتيار الإسلامي بالمرتبة الثانية والتيار الليبرالي بالمرتبة الثالثة وأخيراً مرشح القبيلة (العشيرة) بالمرتبة الرابعة في كل من الرغبتين الأولى والثانية لجميع المحافظات، مع ملاحظة أن التيار الليبرالي ومرشح القبيلة كانت نسبتاهما متساويتين في محافظة العاصمة وفي الرغبة الأولى فقط.

جدول (8) – توزع العينة من اللواتي سوف يصوتن بحسب قناعتهن الشخصية للتيارات المختلفة وحسب المحافظات

الرغبة	الخيارات	المحافظة					
		العاصمة		حولي		الفروانية	
		العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %
الأولى	التيار الإسلامي.	25	19,5	13	15,5	20	23,8
	التيار الليبرالي.	5	3,9	8	9,5	7	8,3
	مرشح القبيلة (العشيرة).	5	3,9	2	2,4	1	1,2
	المرشح المستقل.	93	72,7	61	72,6	56	66,7
الثانية	التيار الإسلامي.	53	42,7	26	31,0	22	26,2
	التيار الليبرالي.	18	14,5	14	16,7	18	21,4
	مرشح القبيلة (العشيرة).	3	2,4	3	3,6	1	1,2
	المرشح المستقل	50	40,3	41	48,8	43	51,2
الأولى	التيار الإسلامي.	10	19,6	16	16,8	16	22,9
	التيار الليبرالي.	5	9,8	10	10,5	9	12,9
	مرشح القبيلة (العشيرة).	1	2,0	3	3,2	6	8,6
	المرشح المستقل.	35	68,6	66	69,5	39	55,7
الثانية	التيار الإسلامي.	19	37,3	25	26,6	20	29,4
	التيار الليبرالي.	8	15,7	14	14,9	12	17,6
	مرشح القبيلة (العشيرة).	1	2,0	4	4,3	2	2,9
	المرشح المستقل.	23	45,1	51	54,3	34	50,0

وبعد ذلك استخدم اختبار مربع كاي (Chi-Squared Test) للاستقلالية لكشف

إذا ما كان هناك علاقات ارتباطية تظهر مدى تأثر بيانات الدراسة بالمتغيرات الشخصية، وأجري اختبار الفروض التالية عند مستوى الدلالة (0,05):

الفرض الصفري (H_0): لايوجد علاقة بين البيانات الشخصية وبيانات الدراسة.

الفرض البديل (H_1): يوجد علاقة بين البيانات الشخصية وبيانات الدراسة.

ويبين جدول (9) نتائج هذا الاختبار.

جدول (9) – اختبار مربع كاي للاستقلالية لمتغيرات الدراسة

البيانات الشخصية	بيانات الدراسة	مستوى الدلالة	القرار
الفئات العمرية	أسباب عدم التصويت.	0,000	يوجد علاقة
	حرية التصويت*.	0,000	يوجد علاقة
	الرغبة الأولى في التصويت.	0,000	يوجد علاقة
	الرغبة الثانية في التصويت.	0,000	يوجد علاقة
المستوى التعليمي	أسباب عدم التصويت.	0,000	يوجد علاقة
	حرية التصويت*.	0,000	يوجد علاقة
	الرغبة الأولى في التصويت.	0,000	يوجد علاقة
	الرغبة الثانية في التصويت	0,000	يوجد علاقة
مكان السكن	أسباب عدم التصويت.	0,415	لايوجد علاقة
	حرية التصويت*.	0,142	لايوجد علاقة
	الرغبة الأولى في التصويت.	0,353	لايوجد علاقة
	الرغبة الثانية في التصويت.	0,438	لايوجد علاقة
الحالة الاجتماعية	أسباب عدم التصويت.	0,000	يوجد علاقة
	حرية التصويت*.	0,086	لايوجد علاقة
	الرغبة الأولى في التصويت.	0,000	يوجد علاقة
	الرغبة الثانية في التصويت.	0,000	يوجد علاقة

* حرية التصويت تعني تصويت الناخبة بحسب قناعتها الشخصية أو بحسب ما يطلب إليها من والدها أو من زوجها أو شقيقها.

يبين جدول (9) وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0,05 بين الفئات العمرية والمستوى التعليمي والحالة الاجتماعية مع أسباب عدم التصويت وحرية التصويت والرغبة الأولى والرغبة الثانية في التصويت، باستثناء حرية التصويت مع الحالة الاجتماعية. كذلك بينت النتائج أنه لايوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مكان السكن مع متغير بيانات الدراسة جميعها عند مستوى الدلالة نفسه.

مناقشة النتائج:

يتبين من النتائج التي توصل إليها البحث ما يلي:

أولاً: هناك ما نسبته نحو 23 % أبدين عدم رغبتهن في التصويت للانتخابات، وكان سبب ذلك - برأيهن – اعتقادهن بعدم قدرة المرأة على العمل السياسي، وأن الانتخابات أمر يخص الرجال فقط حيث بلغت نسبتهن نحو 71 % وأنه من اللافت للنظر أن الاعتقاد السائد في المجتمع الكويتي هو أن المرأة لاتعتقد بالانتخابات من منطلقات شرعية، حيث أظهرت أن هناك فقط ما نسبته أقل من 10 % من اللواتي لن يصوتن في الانتخابات القادمة راجع لأسباب شرعية. لذلك يمكن القول إن إحجام المرأة عن الانتخابات، فيما لو حصل، هو أمر متعلق بقضية الوعي بدور المرأة وأهميتها في الحياة العامة بشكل عام والسياسية منها بشكل خاص، وأنه بالتوعية والتأهيل يمكن العمل على زيادة قناعتها وتشجيعها على الإقدام على المشاركة بالحياة السياسية والإقبال على التصويت في الانتخابات. وبخاصة أن النتائج دلت على أن هناك درجة عالية من الشعور بالاستقلالية عند المرأة الكويتية، حيث كان هناك ما نسبته نحو 88 % أفدن أنهن سوف يصوتن بحسب قناعتهن الشخصية ودون أية وصاية من قبل الوالد أو الزوج أو الشقيق.

ثانياً: بالنظر إلى خيارات المرأة الخاصة بالتيارات السياسية التي يتكون منها مجلس الأمة الكويتي، التي تمثلت في أربعة خيارات عامة فقد كان خيار المرشح المستقل بغض النظر عن انتمائه السياسي أو القبلي قد حظي بأعلى نسبة تمثيل، تلاه بالدرجة الثانية التيار الليبرالي، ثم التيار الإسلامي بالدرجة الثالثة، وكان مرشح القبيلة (العشيرة) آخر الخيارات. وهذا أمر يمكن تفسيره بأن مجتمع المرأة هو مجتمع غير مسيس أصلاً لعدم وجود خبرات سياسية سابقة وبخاصة في مجال الانتخابات، وكذلك لأسباب متعلقة بضعف ثقافة المرأة السياسية وعدم معرفتها بالتيارات السياسية والفروقات فيما بينها. هذا بالإضافة إلى ما هو متعارف عليه من أن الانتماء للقبيلة عند الرجل أعلى منه عند المرأة بشكل عام.

ثالثاً: إن البيانات الشخصية – من فئة عمرية ومستوىً تعليمي – كان لها الأثر الكبير والواضح على إقبال المرأة على التصويت أو إحجامها عنه، وهذا أمر

ينسجم مع الواقع وله ما يسوغه، فالفئة العمرية 19 - 24 شكلت أكبر تمثيل في عينة الدراسة، وهي فئة في غالبيتها متعلمة تعليماً جامعياً، وهي بشكل عام، أكثر وعياً من غيرها من الفئات العمرية بحقوقها ورغبتها في ممارسة تلك الحقوق. هذا بالإضافة إلى أن تلك الفئة عايشت أكثر من غيرها، وعن قرب، النقاش والجدل اللذين دارا في المجتمع الكويتي وبوسائله المختلفة حول ضرورة منح المرأة حقوقها السياسية بما فيها حق الانتخاب والترشح لمجلس الأمة، وتمكنت أخيراً من الحصول عليه.

رابعاً: بالرجوع إلى ما أفرزته انتخابات عام 2003 التي اقتصرت على الرجال فقط نلاحظ أن توزع القوى النيابية داخل المجلس كان على النحو التالي:

جدول (10) – توزع النواب بحسب التيارات في مجلس الأمة الحالي

الخيارات	النسبة المؤية (%)	العدد
التيار الإسلامي.	34,0	17
التيار الليبرالي.	14,0	7
مرشح القبيلة (العشيرة).	34,0	17
المرشح المستقل بغض النظر عن انتمائه السياسي أو القبلي.	18,0	9

وبناءً على تلك النتائج وبوصفها الأساس الذي سوف نستند إليه في تحديد مدى تأثير تصويت المرأة في الانتخابات القادمة على تركيبة المجلس فإننا سوف نحاول التنبؤ بتركيبة المجلس القادم عام 2007 من خلال عرض السيناريوهات الثلاثة الآتية*:

السيناريو الأول:

يفترض هذا السيناريو تساوي نسب الناخبين الذكور والإناث في الانتخابات القادمة مع ثبات عدد النواب المنتخبين والمحدد بخمسين نائباً، وعليه من المتوقع أن تكون تركيبة المجلس بحسب نتائج الدراسة في الرغبتين الأولى والثانية للتصويت عند النساء كما هي مبينة في جدول (11).

* اختيرت السيناريوهات بالنظر إلى البيانات السكانية في المجموعة الإحصائية، العدد (41) لعام 2004، التي أشارت إلى تقارب كبير بين أعداد الرجال والنساء في المجتمع الكويتي وبافتراض زيادة ونقصان 10% كنسبة تغير هامشية (Marginal Error).

جدول (11) – توزع النواب المتوقع بحسب التيارات في مجلس الأمة القادم (السيناريو الأول)

التيارات	الخيار الأول		الخيار الثاني	
	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)	العدد
التيار الإسلامي.	24,2	12	25,7	13
التيار الليبرالي.	15,7	8	21,6	11
مرشح القبيلة (العشيرة).	20,6	10	22,7	11
المرشح المستقل بغض النظر عن انتمائه السياسي أو القبلي.	39,5	20	30	15

يشير هذا السيناريو إلى أن تصويت النساء في الانتخابات القادمة سوف يؤدي إلى تغيير في تركيبة المجلس لصالح المرشح المستقل بغض النظر عن انتمائه السياسي أو القبلي، حيث إنه من المتوقع أن يحظى بالمرتبة الأولى بين تيارات المجلس، يليه التيار الإسلامي، ثم مرشح القبيلة، وأخيراً التيار الليبرالي.

السيناريو الثاني:

يفترض هذا السيناريو زيادة نسبة الناخبين الذكور 10 % عن نسبة الناخبات الإناث مع ثبات عدد أعضاء المجلس، وعليه من المتوقع أن تكون تركيبة المجلس بحسب نتائج الدراسة في الرغبتين الأولى والثانية للتصويت عند النساء كما هي مبينة في جدول (12).

جدول (12) – توزع النواب المتوقع بحسب التيارات في مجلس الأمة القادم (السيناريو الثاني)

التيارات	الخيار الأول		الخيار الثاني	
	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)	العدد
التيار الإسلامي.	24,7	12	26,0	13
التيار الليبرالي.	15,6	8	21,2	10
مرشح القبيلة (العشيرة).	21,2	11	23,3	12
المرشح المستقل بغض النظر عن انتمائه السياسي أو القبلي.	38,5	19	29,5	15

السيناريو الثالث:

يفترض هذا السيناريو زيادة نسبة الناخبات الإناث 10 % عن نسبة الناخبين الذكور مع ثبات عدد أعضاء المجلس، وعليه من المتوقع أن تكون تركيبة المجلس بحسب نتائج الدراسة في الرغبتين الأولى والثانية للتصويت عند النساء كما هي مبينة في جدول (13).

جدول (13) – توزع النواب المتوقع بحسب التيارات في مجلس الأمة القادم (السيناريو الثالث)

التيارات	الخيار الأول		الخيار الثاني	
	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)	العدد
التيار الإسلامي.	23,8	12	25,3	13
التيار الليبرالي.	15,8	8	21,9	11
مرشح القبيلة (العشيرة).	19,9	10	22,2	11
المرشح المستقل بغض النظر عن انتمائه السياسي أو القبلي.	40,5	20	30,6	15

يشير هذان السيناريوهان (الثاني والثالث) اللذان اعتمدا على زيادة في نسبة الانتخاب عند الرجال في السيناريو الثاني وعند النساء في السيناريو الثالث بنسبة 10 % إلى تغير تركيبة المجلس لصالح المرشح المستقل بغض النظر عن انتمائه السياسي أو القبلي، حيث من المتوقع أن يحظى هذا التيار بالمرتبة الأولى من بين تيارات المجلس، يليه التيار الإسلامي، ثم مرشح القبيلة، وأخيراً التيار الليبرالي.

خامساً: بالنظر إلى السيناريوهات الثلاثة مجتمعة وبمقارنتها بعدد مقاعد التيارات النيابية في المجلس الحالي ودون تصويت المرأة، نلاحظ أن مشاركة المرأة في الانتخابات القادمة من المتوقع أن تؤدي إلى انخفاض كبير في عدد مقاعد التيار الإسلامي وبمعدل أربعة إلى خمسة مقاعد، ويتوقع أن تؤدي أيضاً إلى زيادة ملحوظة في عدد مقاعد التيار الليبرالي بمعدل مقعد إلى ثلاثة مقاعد، هذا، كما يتوقع انخفاض كبير في عدد مقاعد نواب القبيلة (العشيرة) بمعدل خمسة إلى سبعة مقاعد. وأخيراً، فإن مشاركة المرأة في الانتخابات القادمة من المتوقع أن تؤدي إلى زيادة كبيرة في عدد مقاعد المرشحين المستقلين بغض النظر عن انتمائهم السياسي أو القبلي بمعدل ستة إلى أحد عشر مقعداً، مما يؤدي إلى احتمالية أن يحظى هذا التيار بغالبية مقاعد مجلس الأمة الكويتي القادم.

المصادر:

إسماعيل الشطي (2003). الكويت وتجربة الانتقال إلى الديموقراطية، **المستقبل العربي**، العدد 289، مارس، 115–139.

باقر النجار (2000). المرأة في الخليج العربي، **المستقبل العربي**، العدد 261، نوفمبر: 64–85.

بندر عايد الظفيري (1995) .**المشاركة السياسية للمرأة الكويتية. الكويت: منشورات جامعة الكويت**.

جابرييل آلموند وبنجهام باول (1998). السياسة المقارنة في وقتنا الحاضر، ترجمة هشام عبد الله، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان.

جمعية الخريجين (1994). **حقوق المرأة السياسية**. جامعة الكويت، بالتعاون مع مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، الكويت: دار قرطاس للنشر والتوزيع.

خلدون النقيب (1996) .**المرأة وإمكانية التغيير في الوضع الاجتماعي، منتدى المرأة وصنع القرار، الطريق إلى تحقيق المساواة، الجمعية الثقافية الاجتماعية النسائية**. الكويت، مايو.

دبي الحربي (1996) .**من ينتخب من؟ ولماذا ؟ دراسة في عوامل التأثير على الناخب الكويتي**: دار القبس: 33–67.

عبد الحميد إسماعيل الأنصاري (1999). المرأة الخليجية وحق الانتخاب والترشيح: رؤية تحليلية فقهية معاصرة، ورقة قدمت إلى ندوة المرسوم الأميري بقانون بمنح المرأة حقوقها السياسية واستشراف دورها المأمول وتحدياته، 4–5 أكتوبر، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت: 45–60.

عبد الله الشايجي (1994). انتخابات مجلس الأمة السابع، **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية**، العدد 7، يناير: 20.

غانم النجار و جاسم كرم (1987). السلوك الانتخابي في الكويت 1985. **مجلة السياسة الدولية**، عدد 89، يوليو: 18–50 .

محمد منيف العجمي (2000) .**المرأة الكويتية والمشاركة السياسية: نظرة علمية تحليلية**. بيروت، دار الجديد.

محمود ربيع وإسماعيل مقلد (1994) .**موسوعة العلوم السياسية**. الكويت: جامعة الكويت،.

ميثاء الشامسي (2001). المرأة الخليجية إلى أين. **المستقبل العربي**، العدد 273، نوفمبر: 80–107.

نورية السداني (1994). **تاريخ الحقوق السياسية للمرأة الكويتية**. الكويت.

يوسف خليفة اليوسف (2003). المشاركة السياسية والتنمية في دول مجلس التعاون الخليجي. **المستقبل العربي**، العدد 290، إبريل: 122–134.

يوسف غلوم علي وآخرون (1997). المشاركة السياسية في الكويت، **مجلة العلوم الاجتماعية**، مجلد 25، عدد 4: 11–25.

Abu Zayd, J. (1998). In search of political power: Women in parliament in Egypt, Jordan and Lebanon. In, IDEA's handbook: *Women in parliament: Beyond Number*. *Stockholm*.

Al-Mughni, H. (2001). *Women in Kuwait: The politics of gender*. NYC, St. Martins Press.

Bizri, D. (1997). Women's political and democratic participation. In, *Arab women and political participation*, (Ed.,) Hourani, H., Sinbad Publishing, Jordan: Amman.

Joseph, S. (2000). *Gender and citizenship in the Middle East*. Syracuse University Press.

Odibat, A. & Bahou, R. (2004). Gender and democratization in the Arab region, (Ed.,) *The Regional human security center*, Jordan Institute of Diplomacy, Jordan: Amman.

Tetreault, M. A. (2005). Women's rights and the meaning of citizenship in Kuwait, *Middle East Report, www.merip.org/mero/mero021005.html*

Wintringham, J. (2005). *Gender, Community organization and development of political capital*. Campbell Public Affairs Institute, Sawyer Low and Politics Program.

قدم في: يناير 2006
أجيز في: أبريل 2006

Granting Kuwaiti Women the Right to Vote: The Impact on the Parliaments Composition and Political Streams (A Field and Analytical Study)

Mazen K. Gharaibeh
Basel M. Al-Eideh

The Kuwaiti society has witnessed a strong debate regarding granting women their political rights, specifically their right to vote in the national parliamentary elections. This debate was settled after a parliamentary resolution was passed on May 16, 2005, granting women their political rights. This study aims to explore the impact of granting the Kuwaiti women the right to vote regarding two aspects of Kuwaiti parliament. One impact is in regards to the structure and composition of the parliament, and the other impact is that regarding political streams and future representation of parliament. Furthermore, it aims to investigate the nature of the expected change in the public policies of the State of Kuwait according to the change in the structure of the parliament, and also the distribution of its expected different political streams and their related issues and programs. The study will use the statistical analysis and modeling to project the future parliament numbers of each political stream in the forthcoming national parliamentary elections.

Keywords: Political participation, Kuwaiti women, Political forums, Kuwaiti parliament.

* Dept. of Political Science, Faculty of Social Sciences, Kuwait University, Kuwait.

** Dept. of Quantative Methods & Information Systems College of Business Administration, Kuwait University, Kuwait.